المقدمة

يعرف الاقتصاد العالمي العديد من المتغيرات التي قد تنعكس سلباً أو إيجاباً على أدائه ففى القرن السادس عشر لم يكن للدول أن تتدخل في التجارة الدولية فتفرض حواجز مباشرة تزايدت بصورة تكاد توصف فيها بالحرب التجارية خلال الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية إذ كان هناك أكثر من ٢٠٠ نوع من القيود والعوائق مما أدى إلى حدوث انكماش اقتصادي في أغلب بقاع العالم وخلق مناخ سلبي أمام التبادل التجاري الدولي.

أمام هذا الوضع الغير المناسب كان لابد من بذل الجهود في سبيل إزالة الحواجز أمام حرية التبادل التجاري تجسد ذلك في انتقال الاتفاقيات الثنائية في التجارة الخارجية إلى اتفاقيات متعددة الأطراف الأمر الذي فتح المجال أمام التعاون التجاري .

وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، عمدت الدول أن تخطو الخطوة الأولى في سبيل تخفيض القيود الجمركية المفروضة على تجارتها الخارجية، بعد إعادة بناء ما دمرته الحرب حيث ظهر اتجاه لإنشاء منظمة دولية تكمل الإطار الدولي، يهدف إلى تحرير النظام العالمي فظهرت الـ OMC في ١٩٩٤ إثر عقد مؤتمر مراكش .

وظهر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الشقيقين ضمن منظومة الأمم المتحدة ليشتركا فى هدف معلن هو رفع مستويات المعيشة في

البلدان الأعضاء وأهداف خفية هى السيطرة على مقدرات الدول النامية من خلال اشتراكها الإرادى فى المنظمات الدولية تجنباً للاستعمار المباشر المكلف لذلك فهما مع شريكهما الثالث منظمة التجارة العالمية يشكلون خطراً داهماً على الأمم الضعيفة حال اشتراكها فى منظومة هضم الصغار والاستيلاء على ثرواتهم اختيارياً منهم دون الاضطرار إلى زحف الجيوش الجرارة مستخدمين القوة الناعمة وسيلة لتحقيق مآربهم الامبريالية فمتى ستدرك الشعوب الإسلامية، أن الاستدانة من صندوق النقد الدولي ارتهان سياسي واقتصادي للكافر المستعمر، لا يعود على البلاد إلا بالتبعية للغرب والارتهان له، فها هي أمريكا تهدد مصر التي استدانت ٧.٨ مليار دولار بالأمس، تذكرها بأن القرض كان مشروطاً بشروط سياسية ومالية، على مصر الإيفاء بها، أو بمعنى آخر، فعلى مصر أن تخضع للقيود الأمريكية وشروطها تلك، ثم بعد ذلك نتحدث عن التحرير؟

أسامة عبد الرحمن